

## مواقف الإمام الحمّامي من القضايا السياسية بين دقة التشخيص والورع

### في الفتوى

الباحث: السيد نبأ محسن حسين الحمّامي

العتبة العلوية المقدسة

مقدمة:

للمرجعية الدينية الشيعية مكانة متميزة في نفوس المؤمنين، بما تعكس في سيرتها سيرة أئمة أهل البيت(ع)، وبتاريخها المشرق بالمواقف التي أخذت مصلحة الأمة اعتباراً أعلى فوق الاعتبارات الفردية.

ولمراجع الشيعة دور عظيم مشهود له، في الحفاظ على التواجد الشيعي، والعلاقات المتوازنة التي تربط المؤمنين بالسلطات الحاكمة، وفي السياسات الحكيمة المتبعة بإزاء القضايا السياسية المؤثرة في حياة الأمة، ومواقفهم الشجاعة في اتخاذ القرارات المناسبة، خصوصاً في المسائل المفصلية التي مرت على الواقع الشيعي منذ بداية عصر الغيبة الكبرى، ووقوف الشيعة الإمامية وجهاً لوجه أمام تحديات مصيرية رسمت معالم التواجد الشيعي على خارطة السياسة للعالم، وحددت نوع العلاقة التي تربطهم بسياسات الحكومات المختلفة المتعاقبة على الحكم، وكذلك لمواقفهم الجهادية ومشاركتهم المباشرة في معارك الدفاع عن الأرض والعرض والمقدسات، حتى بذلوا في هذا السبيل أظهر الدماء، وأعزّ النفوس، إعلاءً لكلمة الحق، وذوداً عن منهج الشريعة الغراء لسيد المرسلين(ص).

وفي طيات هذا البحث نسلط الأضواء على بعض المواقف الجهادية والسياسية للمرجع الإمام السيد حسين الحمّامي المتوفى سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م، والذي آلت إليه المرجعية الشيعية بعد رحيل مرجع عصره السيد أبو الحسن الأصفهاني سنة

١٣٦٥ هـ في عصر تميز بتنامي التهديدات الأجنبية على العراق، ومن ثم احتلاله من قبل البريطانيين، بعد سنين طوال من هيمنة واحتلال الدولة العثمانية، المغطى بشرعية دعوى الخلافة الإسلامية. وشهدت الساحة العربية الإسلامية عموماً، والعراقية خصوصاً، تحديات سياسية مختلفة، كان للمرجع الحماي مواقف الشجاعة والحكمة، تشخيصاً وتحليلاً وحلاً.

وقد أثرت في توثيق هذا البحث، إضافة إلى نقل القضايا والأحداث الواردة فيه من مصادرها، إلى إدراج شهادات شخصيات قريبة من واقع تلك الأحداث، لها درجة عالية من التثبوت والوثاقفة في النقل؛ فإن ذلك يعدّ مصدراً آخر للتوثيق، بل هو أهم من كثير حفظه بطون الكتب؛ إذ هو شهادة حاضرة يفتقر إليها ما دون في سطور الكتب من أحداث أو أقوال أو أفعال.

وعلى ما تقدم، نحاول أن نغطي في بحثنا الجانبيين: الجهادي والسياسي في حياة الإمام الحماي، وسيقع - إن شاء الله - ضمن ثلاثة مباحث:

الأول: ويتحدث عن مرجعية فقهاء العراق في عصر الغيبة.

والثاني: مخصص لإلقاء الضوء على بعض الأحداث التي جرت إبان الغزو البريطاني للعراق سنة ١٩١٤ م، ومشاركة المرجع الحماي مع مراجع وعلماء عصره في الدفاع عن بيضة الإسلام، والمحافظة على الثغور الإسلامية.

والثالث: يتطرق لمواقف المرجع الحماي من بعض القضايا السياسية المتزامنة مع مرجعيته، والظروف الملابسات التي اكتنفها.

المبحث الأول: مرجعية فقهاء العراق في عصر الغيبة

أعلنت وفاة السفير الرابع للإمام المنتظر محمد بن الحسن (ع) بداية عهد جديد في تاريخ الشيعة، تمثل - في مقدمتها أهمية - بتصدي الفقهاء لمسؤولياتهم الشرعية

والإنسانية في نيابتهم عن الأئمة الطاهرين(ع)، في قيادة الأمة وتبليغ الرسالة ونشر العلم، وقد عكست مرجعية الفقهاء الوجه المشرق لأطروحة أهل البيت(ع)، وأثبتت أنها الامتداد الطبيعي لما بعد حياة النواب الأربعة لصاحب الأمر(ع).

وقد مهد لمرجعية الفقهاء بعد الغيبة أمور عديدة تصدى لبيانها أئمة أهل البيت(ع)، فيما رقدوا به الأمة من كلمات وسلوكيات، شكّلت منظومة علم وعمل متكاملة، يهتدي بها المؤمنون بعد غيبة الإمام الثاني عشر(ع)، لتحديد الفقيه الذي يرجع إليه، من حيث صفاته ومسؤولياته ومكانته وواجب المؤمنين إزاءه، بما يسرّ على أهل العلم تشخيص المرجع الديني في كل عصر(١).

وكان من نتائج ذلك أن التجربة الإمامية، بعد عهد النص، لم تتعرض إلى معوقات ومعرقلات جسيمة في المجال الفكري أو السياسي، تستدعي انحراف تلك التجربة عن مسارها المرسوم، مقارنة بشدة الظرف الجديد الذي رافق استتار الإمام(ع) عن الأبصار، وغيبة النص الحديثي.

ولازم تمثيل فقهاء الشيعة لأئمتهم(ع)، نظر الناس إليهم بعين من التقديس والتعظيم، يتناسب مع مقامهم ووظيفتهم في كونهم امتداداً للأئمة الطاهرين(ع)؛ إذ كان للمرجعيات الدينية دور بارز وفاعل في مجمل الأحداث السياسية والمنعطفات التاريخية، سيما في العراق؛ كونه يمثل قطب دائرة التشيع العالمي منذ نزول أمير المؤمنين(ع) الكوفة، ومحطّ رحال العلماء، والمتشرف بضمّ تربته لأجساد أكثر الأئمة المعصومين(ع)، وكل ذلك ترك أثره واضحاً في الوجدان الشيعي العالمي.

ولم تبارح المرجعية الدينية العليا للشيعة أرض العراق "ولم تزل النجف منذ أن هبط إليها شيخ الطائفة الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي سنة ٤٤٨ هـ وحطّ رحله

بها، مركزا علميا وجامعة دينية ينتج تربتها الخصبة كثير من رواد العلم وطلابه، وحازت الرئاسة العلمية والزعامة الدينية من القرن الخامس حتى اليوم<sup>(٢)</sup>، ورغم التحديات الكبيرة التي واجهتها، وتعرض الكثير من أقطابها وأتباعها إلى القتل والتغييب والتشريد.

وقد دل الاستقراء التاريخي على حنكة وحكمة مراجع الدين، على امتداد الأزمان منذ عهد النص الشرعي إلى يومنا هذا، وحرصهم على الحفاظ على أتباع مذهب أهل البيت (ع) من جهة، والتواصل مع مستجدات العصور والسياسات الحاكمة في إطار النصوص الشرعية والاعتبارات العقلانية من جهة أخرى، بما ولد الإعجاب بطريقتهم ومنهجهم من المخالف والمؤالف، ورغم التحديات المستمرة داخليا وخارجيا<sup>(٣)</sup>

وكان لمراجع الدين في العراق وقفات مشهودة، وأدوار محمودة في كل القضايا التي تمس حياة الأمة، سيما المواقف الجهادية، ودور بارز في مقارعة قوى الاحتلال الأجنبي، والتصدي للسياسات المعاكسة لمصالح المؤمنين، بما تمتلكه المرجعية الشيعية في العراق من مقومات القوة والنفوذ والتأثير، ما لم تمتلكه أي جهة أخرى في العراق، وقدرتها على تحريك الجماهير وتعبئتها بالاتجاه الذي يحقق مصالح الأمة وأهدافها. "وبقيت علاقة المرجع بالحكام والحكومات المركزية تعتمد على طبيعة العلاقة بين الحكام والشعب، ويمثل المراجع طبقة وطنية تمثل رأي الجماهير وطموحاتهم"<sup>(٤)</sup>.

ان الدور الوطني للمرجعية الدينية في العراق في جانبه: الجهادي والسياسي، يحمل بين طياته تاريخ الشعب العراقي من جهة، وطبيعة المجتمع العراقي من جهة أخرى، والسياسة العراقية من جهة ثالثة.

وفي القرن العشرين، مزت على العراق أحداث كبيرة وكثيرة، رسمت معظم التفاصيل من ملامحه العامة: أرضا ودولة ومجتمعا، وكان لمراجع الدين الكلمة

المؤثرة، والموقف المشهود، والسياسة الحكيمية التي عكست الصورة المشرقة لسيرة الأئمة من أهل البيت(ع)، في تعاطيهم وتعاملهم مع مختلف الظروف التي مرت بهم، واستطاعوا من خلالها الحفاظ على الوجود الشيعي بحكمتهم، وأثبتوا صحة أفكارهم ورؤاهم في تطبيقها على الواقع الاجتماعي والسياسي، وأيقن سياسيو تلك المرحلة استحالة سير الأحداث وفق ميزان الاستقرار والرخاء، ما لم يكن للمرجعية الشيعية في العراق إسهامها، أو إحراز رضاها على أقل تقدير.

وكان المرجع السيد حسين الحمّامي من مراجع الشيعة الذين كان لهم دور بارز في حركة الجهاد ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٤م، بالإضافة إلى مواقفه المبدئية والشجاعة من الأحداث السياسية التي كان لها تأثير مباشر على مجمل الحياة العامة في العراق.

فقد عرف المرجع الحمّامي، بين أقرانه وعلماء عصره، بأنه من المراجع الذين اكتسبوا شعبية واسعة، وقاعدة جماهيرية كبيرة، ومكانة عظيمة في قلوب المؤمنين؛ اكتسبها من علمه الوافر، وزهده وورعه، وحرصه على المصالح العليا للأمة ولشيعة أهل البيت(ع)، بما صدر عنه من مواقف جهادية، ورؤى اتسمت بالحكمة وبعد النظر إزاء قضايا سياسية حساسة كان لها تأثير كبير في حياة المؤمنين. وسنتناول - إن شاء الله تعالى - في البحثين الآتيين الجانب الجهادي والجانب السياسي في حياته.

المبحث الثاني: دفاع المرجع الحمّامي عن الثغر الإسلامي

من الحوادث البارزة في حياة السيد الحمّامي هي مشاركته في جهاد البريطانيين لدى احتلالهم الفاو، ومن ثمّ البصرة، في أواخر الحكم العثماني على العراق سنة ١٩١٤م، فكان من العلماء الذين لبوا داعي الجهاد، وساروا تحت لواء السيد مهدي الحيدري، حتى نهاية الأحداث التي استمرت ستة أشهر(٥).

الجيش العثماني كان في ذلك الوقت يمثل خطاً المواجهة الكبرى أمام البريطانيين الذين ما انفكوا عن محاولاتهم السيطرة على بلاد المسلمين بذريعة تخليص الناس من الحكم المتسلط للدولة العثمانية ، حتى تم لهم ما أرادوا وسيطروا على بلاد المسلمين مع شركائهم الفرنسيين، واقتسموها فيما بينهم، بل لنقل إنهم أعادوا تقسيمها .

ومهما يكن من أمر، ما إن التحق السيد الحماي بلواء المجاهدين المنضم إلى الجيش العثماني، حتى برزت شخصيته، وتميز، وخطف أبصار من كان معه، لما يملكه من علم غزير وتقوى وأخلاق إسلامية عالية، مما جعل القائد العسكري التركي حينها يطلب من السيد الحماي أن يكون مدرساً لأولاده ، وكان (رحمه الله) يدرسه باللغة التركية ، إذ كان يتقن اللغة التركية والفارسية ، بالإضافة - طبعاً - إلى لغته الأصلية العربية، كما أخبرني بذلك الدكتور محمد حسين الصغير، والدكتور محمد سعيد الحماي الحفيد الأكبر للإمام الحماي .

وملخص ما جرى في ذلك الوقت ، أنه خلال الحرب العالمية الأولى، وبداية الاحتلال البريطاني للعراق ، أواخر عام (١٩١٤) م ، " نزل الانكليز الفاو ، ونشروا مع علم الاحتلال بيانا يبدي أسفهم على الاضطرار لإعلانهم الحرب على الحكومة العثمانية، يريدون بذلك الإيهام والتدليس على العامة، والحقيقة إن نزولهم ما كان إلا اهتبالاً لفرصة الحرب العامة" (٦) .

فقامت المرجعية الدينية الشيعية في النجف الأشرف، بما تحمله من ثقل علمائها، وتاريخها المشرق في مقارعة المتجبرين والمحتلين، بمسؤولية الدفاع عن ثغور المسلمين، من جهة الجنوب العراقي، وتناسوا آلام الماضي والسياسات القمعية للدولة

العثمانية بحق أبناء الشيعة وعلمائها<sup>(٧)</sup>، ودافعوا عن حياض الإسلام وبلاد المسلمين، وقدموا مصلحة الإسلام العليا على ما دونها من المصالح.

" ونهض علماء الشيعة في النجف وأفتوا بوجوب الدفاع عن بيضة الإسلام، فهاجت الشيعة لدفاع الانكليز، وانتظمت الجبهات الحريية، وأكثرها من عشائر العراق، ولم يكتف العلماء بالفتيا فقط، بل خاضوا تلك المعامع بأنفسهم، ووقفوا وقوف الأبطال، وأبلوا بلاءً حسناً"<sup>(٨)</sup>.

وتوزع العلماء على طول جبهات القتال، وقد انضم تحت أويتهم جموع المجاهدين، إذ " قام السيد محمد سعيد الحبوبى بعبء الجهاد المقدس والدفاع عن بيضة الإسلام، فاتجه نحو الناصرية، ومعه العلماء الأعلام، وعشائر العراق وأكراد الشمال، فكانت جبهة الشعبية بقيادته ومعه السيد محسن الحكيم، كاتماً لسره، وأميناً لبيت مال المسلمين.

وكان الشيخ محمد مهدي الخالصي والسيد محمد الصدر يحميان جبهة خانقين وجلولاء وبعقوبة.

وكان السيد مهدي الحيدري والسيد حسين الحمامي، ومعهما العلماء الأعلام، قد اتجهوا صوب العمارة ونواحيها.

وكان الشيخ عبد الأمير الجزائري والسيد عيسى كمال الدين في جبهة الأهواز. وكان الشيخ محمد رضا الشبيبي والشيخ حسين الحلي - وهما آنذاك ضابطان في الجيش العثماني - برفقة القائد التركي المنتحر سليمان بك العسكري"<sup>(٩)</sup>.

وكان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء مع جمهرة من علماء النجف الأشرف، وفي طليعتهم السيد محمد ابن السيد كاظم اليزدي - المتوفى في (١٣٣٤) هـ، في الكاظمية كمداً بعد انكسار المجاهدين - قد اتجه إلى الكوت<sup>(١٠)</sup>.

أخبرني والدي السيد محسن الحمّامي (رحمه الله) نقلا عن والده السيد حسين الحمّامي (قدس سره): أن لواء المجاهدين من العلماء ومن معهم من العشائر العراقية تجهزوا لخوض المعركة مع قوات الاحتلال البريطاني، واحتدم القتال من قبل طلوع الشمس إلى ما بعد زوالها، واشتبكوا مع الانكليز وصدّوهم في (٤) ربيع الأول سنة (١٣٣٣) هـ الموافق ١٩١٥/١/٢٠ م. في المعركة التي عرفت باسم معركة (نهر الزوطة)، وبقي السيد مهدي وباقي العلماء وجموع القبائل مرابطين في تلك الجبهات مدة شهر (١١).

بعدها وجّه البريطانيون قوة كبيرة، وقاموا بهجوم واسع بمشاركة بواخرهم النهريّة والمدافع والطائرات الحربيّة، فانتصر البريطانيون بعد قتال مرير، وانسحب من تبقى من المجاهدين ومعهم العلماء، تتبّعهم نيران العدو الكثيفة من المدافع والطائرات الحربيّة، إلى أن وصلوا إلى (قلعة صالح)، والتي كانت حينها تمثل ملاذاً آمناً - ولو لبعض الوقت - من نيران القوات البريطانيّة.

وكان من كرامات السيد حسين الحمّامي (قده) - كما حدثني بذلك سيدي الوالد رحمه الله تعالى -، أن جموع المجاهدين ومعهم السيد الحمّامي، قد وصلوا إلى معبر نهر لا بدّ لهم من اجتيازه حتى يكونوا بمنأى عن نيران الجيش البريطاني، إلا أن السيد (قده) استخار الله تعالى، فكانت نتيجة الاستخارة النهي عن العبور، فبقي معه قلّة قليلة ممن وضعوا ثقتهم العالية به، ولا مهم الجميع على بقائهم، إذ يمثل ذلك تهديداً حقيقياً على حياتهم، إلا أن السيد (رحمه الله) أخبرهم بعزمه على عدم مخالفة الاستخارة.

وانطلق المركب شاقاً طريقه عبر النهر، بعزيمة العبور إلى ضفة الأمان، وما إن انتصف المركب النهر، حتى جاءت طائرات حربيّة بريطانيّة، قصفت المركب

وأحرقته ودمرته، وأغرقته بمن فيه، وبقي السيد الحمّامي على الضفة الأخرى بسلام، حتى نجاه الله تعالى ورجع سالماً لبلاده وأهله.

يقول صاحب مستدركات أعيان الشيعة، بعد أن أسهب في سرد تفاصيل تلك الأحداث والمعارك التي خاضها علماءنا (رحمهم الله) في مجاهدة البريطانيين " ونحن نروي هذه التفاصيل، التي رواها من شاهدها، لنعطي القارئ ملامح عما عاناه أولئك الشيوخ، وهم في أسنانهم العالية، من البلاء دفاعاً عن الإسلام في ظلّ الدولة العثمانية التي كانت لا ترحمهم في حكمها لهم. ومع ذلك، فعند ما رأوها تواجه أخطار الاحتلال الأجنبي وقفوا إلى جانبها باسم الإسلام، لأنها كانت في نظرهم تمثله في ذلك العصر. هذا هو التاريخ الشيعي الناصع وهذه هي مواقف رجاله وقادته" (١٢).

المبحث الثالث: موقف المرجع الحمّامي من بعض القضايا السياسية.

من المعروف المشهور عن علماء وفقهاء الشيعة الإمامية في عصر الغيبة، عدم التدخل المباشر في الحياة السياسية، سيما في المدرسة الفقهية التي لا تتبنى نظرية (ولاية الفقيه) بعرضها العريض. ولسنا بصدد استعراض أدلّة هذه المواقف، لأن ذلك يخرجنا عن موضوع مختصرنا الذي نكتب، إلا أن مما هو متسالم عليه لدى الشيعة الإمامية، أن المرجع الديني هو الأب الروحي للمؤمنين، والذي يغدق عليهم إرشاداته وتعليماته وتوصياته، والتي لو طبّقوها لحافظوا على دينهم ودنياهم.

وأما السياسة الرائجة في هذا الزمان فإنما هي لعبة الخداع، والمناورات في الكلام والأساليب، وفنّ التنصل من المسؤوليات، والتفتن بالكذب، وهي وإن أصبحت المعروفة في هذه الأزمنة، إلا أنها وجدت بوجود الإنسان ذي النفس الأمارة بالسوء منذ بداية الخليقة. وقد رصدها مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) في مناورات معاوية السياسية بقوله (عليه السلام) "والله ما معاوية بأدهى مني، ولكته يغدر ويفجر، ولولا كراهية الغدر، لكنت من أدهى الناس" (١٣).

ولكن الأمر حينما يتعلق بالمساس بمبادئ الدين الإسلامي، أو دفع مظلمة، أو كلمة حق لا بد من قولها، تجد أولئك العلماء العظماء لا يتوانون لحظة واحدة في إبداء مواقفهم بكل جرأة وشجاعة. يقول الإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في الجواب عن تدخله في السياسة مع أنه من أعلام الدين - أما التدخل بالسياسة، فإن كان المعني بها هو الوعظ والإرشاد، والنهي عن الفساد، والنصيحة للحاكمين بل لعامة العباد، والتحذير من الوقوع في حبال الاستعمار والاستعباد، ووضع القيود والأغلال على البلاد وأبناء البلاد. إن كانت السياسة هي هذه الأمور فأنا غارق فيها إلى هامتي، وهي من واجباتي وأراني مسؤولاً عنها أمام الله والوجدان» (١٤).

وكل هذه الأمور لها مشروعيتها، ومستندة لأدلتها المندرجة تحت عمومات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو مدلول النبوي المشهور " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" (١٥)، ناهيك عن الأدلة الخاصة من الروايات الشريفة المستفاد منها الولاية المناطة بالحاكم الشرعي، والمختلفة سعة وضيقة بحسب المباني (١٦).

ونسلم الضوء في هذا المبحث على قضيتين احتلتا موقعا مهما في الذاكرة العراقية؛ بما كان لهما من أصداء قوية في المجتمع العراقي آنذاك، وبما خلفته من نتائج بقيت بعض آثارها إلى وقتنا الراهن، وكان موقف السيد حسين الحماي من هاتين القضيتين يمثل الغاية في التثبت والحكمة والورع. وهاتان القضيتان هما:

القضية الأولى: موقفه من ثورة عبد الكريم قاسم ١٩٥٩ م

كثيرة هي الثورات والانقلابات التي شهدتها ويشهدها العراق قياسا بغيره من البلدان، وليس من اليسير حصر أسماء الذين توالوا على كرسي الحكم فيه؛ لكثرتهم، منذ أن تمصرت الكوفة إلى يومنا هذا.

ولعل اختلاف أمزجة سكانه، وتعدد اتجاهات وعقائد أبنائه، وإشرافه على عدة أقاليم متضادة الأمزجة والانتماءات، والتداخل الديني والاجتماعي بين شعبه وبقية الشعوب المتاخمة له، وكثرة خيراته، ووفرة مياحه، وتميز موقعه، وبالتالي كثرة الطامعين في موارده وخيراته، وغير ذلك من الأمور، قد آل بالنتيجة إلى عدم استقرار الوضع السياسي فيه، ومن ثم إلى تعدد حكامه وتكثرهم.

ولكن لسوء الحظ، لم يحظ شعبه من حاكميه بالعدل والإنصاف بعد حكم أمير المؤمنين (عليه السلام) إلا من القلة القليلة التي لا تكاد أن تذكر، ولم يعرف أهله أيما أمانة هانئة إلا وينغصها جور الظالمين، وبغي الجبابرة من حاكميه.

وحينما يمسك بمقاليد الحكم رجل أقرب إلى الاعتدال منه إلى التطرف، وإلى الهدوء أقرب منه إلى التهور، فإن ذلك يعد نوعاً من الانفراج على الناس، وتخفيفاً لوطأة ظلم الظالمين عن كواهلهم، حتى لو لم يحقق في جانب التطور الحياتي والرقى الاجتماعي شيئاً مذكوراً.

والثورة التي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم عام (١٩٥٩م) ضد النظام الملكي في العراق، وأصبح بعدها رئيساً لوزرائه، وإن لم يصح وصفها بالحكومة الدموية، وسياساتها وإن لم توصف بالإجرامية، فهي - والحق يقال - أقل سوءاً من كثير سبقها ولحقها ممن غاص في الدماء إلى هامته، ولذلك بقي هذا الجانب الإيجابي من ثورة قاسم يعيش في ضمائر كثير من العراقيين. هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فإن مما هو معروف وشائع عند فقهاء الشيعة الإمامية هو التزامهم الحياد والوسطية حيال الحكومات التي تحكم البلاد، لاسيما زمن الغيبة الكبرى؛ فإن تأييد مراجع الدين لأي حكومة غير ملتزمة في قوانينها بأحكام الدين، وغير مطبقة في دساتيرها لشريعة سيد المرسلين (ص)، يعد إقراراً منهم بما سنته

الحكومة غير المتديّنة من تلك القوانين والدساتير غير الشرعية ، كما إنهم - بالمقابل - غير مكلفين بالوقوف العدائي أمام تلك الحكومات أو تسقيطها، ما لم تشكل خطرا فعليا على المؤمنين، بحيث يمكن دفع ذلك الخطر بمثل مواقفهم. فموقفهم أمر بين أمرين، ووسط بين مسلكين، كما تقدم بيانه في بداية هذا المبحث، وهذه هي سيرة أئمة الحق من أهل البيت (عليهم السلام) ، يقول أمير المؤمنين (عليه السلام)، لما عزمت قريش على إماطة الحق عن أهله، وتحويل الخلافة إلى غير أصحابها الشرعيين " لقد علمتم أنني أحق الناس بها من غيري ، ووالله لأسلمنّ ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جورٌ إلا عليّ خاصة؛ التماسا لأجر ذلك وفضله، وزهدا فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه "(١٧).

أخبرني السيد الوالد (رحمه الله)، والدكتور محمد سعيد الحمّامي الحفيد الأكبر للإمام الحمّامي (رحمه الله)، أن ثورة ١٤ تمّوز عام (١٩٥٨)م حين قامت على الحكم الملكي في العراق وأسقطته، وتسلم الزعيم عبد الكريم قاسم مقاليد الحكم، أرسل الأخير وفدا سياسيا إلى النجف الأشرف برئاسة العميد فؤاد عارف نيابة عن مجلس السيادة، يطلبون من مراجع النجف الأشرف تأييدا للثورة.

واستجاب له بعض المراجع على مضض، بعد إصرار وضغوط من قبل الوفد، فبعث أولئك العلماء ببرقيات التهاني للزعيم قاسم، إلا أن السيد حسين الحمّامي (قده)، لم يوافق على إرسال تهنئة له على تقلده زعامة البلاد السياسية، لأن السيد الحمّامي يقف من عبد الكريم قاسم موقفا عدائيا؛ إذ المسألة لا تتعلق بعلاقة شخصية بين شخصين، بل لأن إرسال مثل هذه الرسالة يعد إقرارا واعترافا بمضامين ودساتير وقوانين هذه الدولة، وهي - جزما - ليست دولة قائمة على أساس الشرع، وبعيدة عن تطبيق أحكام الشريعة.

يقول السيد علي الحسيني البغدادي " وفي حقيقة الواقع إن مقتضى الأدلة الاجتهادية أنه لا يجوز تأييد ثورة ١٤ - تموز؛ لأنها لم تكن ثورة إسلامية. أجل بحسب مقتضى العناوين الثانوية، كالإكراه والاضطرار أو حدوث مصلحة تخدم الإسلام والمسلمين، حينئذ يجوز تأييدها، كما هو حال مدعى هؤلاء المراجع الذين أيدوا هذه الثورة، ولكني أعتقد أنه لا مبرر شرعي لتأييد هذه الثورة، وإن حازت تأييد غالبية الشعب العراقي، وأن أولئك المراجع قد أخطأوا في تشخيص الموضوع وتحديد المصلحة. فالحق مع السيد الحمائي (قدس سره) في عدم تأييده لهذه الثورة" (١٨)

ولم تمر سنة واحدة، حتى انكشف واتضح للمتدينين من الناس عامة، وللعلماء خاصة، وللمراجع الذين أيدوا ثورة قاسم وأرسلوا له برقيات التهاني بشكل أخص، أنها دولة غير قائمة على قوانين الشرع، بل هي متحدية ومناوئة له؛ لأسباب منها:

(١) إصدار عبد الكريم قاسم قانون الأحوال الشخصية القاضي بمساواة الذكر للأنثى مطلقاً في الإرث، المنافي صراحة للقرآن الكريم في قوله تعالى "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ" (١٩).

(٢) خروج منتسبي دوائر الدولة والعوام من الناس المؤيدين للثورة إلى الشوارع بالتصفيق والرقص حينما تزامنت ذكرى ثورة قاسم مع يوم العاشر من المحرم، ذكرى استشهاد سيد الشهداء الإمام الحسين (عليه السلام)، وهو تحدٍ واضح وسافر لرموز الإسلام والدين.

(٣) تسليط عبد الكريم قاسم الشيوعيين على مقدرات الأمور، يربعون الناس ويعيشون في الأرض فساداً، وينتهكون حرمان الإسلام، ويضللون الناس عن دينهم وعقيدتهم. (٢٠).

القضية الثانية: موقفه من المد الماركسي الشيوعي.

من المعلوم الجلي ، أن المد الماركسي الشيوعي قد شاع في بلاد المسلمين - بما فيها العراق - بأفكاره الإلحادية ، وطريقة تفكيره الجدلية ، خصوصا في خمسينات القرن الماضي، وما بعد ذلك ، حتى تأثر بأفكاره الكثير من الناس، لاسيما حينما أرخى لهم عبد الكريم قاسم زمام الأمور في بداية حكمه " وقد استغل الشيوعيون الفرصة وكان العراق صار ماركسيا لينينيا ، فأنشأوا المنظمات الشعبية ، وأشهرها منظمة أنصار السلام ، وسيطروا على أكثر الاتحادات والنقابات ، كاتحاد الجمعيات الفلاحية ، واتحاد الطلبة . . الخ . وأمسكت هذه المنظمات بالعراق ، وحكمت مدنه وقراه ، وكان أسوأها ميليشيا المقاومة الشعبية ، التي انتشر مسلحوها في نقاط تفتيش وحكموا البلاد ، فكانوا يعتقلون ويرعبون ، وقد يقتلون ولا رقيب ولا حسيب" (٢١).

ولكن أليس من الغريب أن ينشط ويتمدد مثل هذا الحزب المناقض للمبادئ الإسلامية، في مجتمع محافظ تحكمه القيم الإسلامية والأعراف العربية الأصيلة ، وتظله خيمة الشريعة الإسلام الوارفة!؟ هل المسألة هكذا ولدت من دون أسباب أو مقدمات!؟ هل استيقظ بعض فئات الشعب النجفي والكريلائي والحلي و..و. من نومه يوما، فوجد نفسه - فجأة - منحاذا ومتعاطفا مع هذا الفكر في محيط متدين ومحافظ!؟

الجواب : كلا ، فوجود ونمو وانتشار مثل هذا الحزب المناقض في أكثر أبعاده للفكر الإسلامي ، وفي مجتمع إسلامي يرتبط في أعماق جذوره بمدرسة الوحي الإلهي، لا بد له من أسباب قوية وكثيرة ضغطت به نحو هذا الاتجاه . ومن هذه الأسباب نذكر:

١) غياب الدور القيادي والتوجيهي الميداني للمرجعيات الدينية . فقد اقتصر دور المرجعيات الدينية لفترات طويلة من الزمن على المسؤولية العلمية والتدريسية، ورعاية شؤون طلبية العلم، والإجابة على الاستفتاءات، إلا قليلا من المواقف التاريخية التي تعرضت فيها الساحة الإسلامية إلى خطر حقيقي خارجي، وما عدا ذلك، فقد بقي المرجع أسير كتابه ومجلس درسه.

ولم يكن للدور الميداني - الذي يصبح به قريبا من الناس ومؤثرا في سلوكهم - حضور فعال في حياتهم اليومية . وهذا الغياب أدى إلى إحداث فجوة وفراغ بين المرجع وعامة الناس، سهلت على أعداء الإسلام من الداخل والخارج اختراقها واستغلالها، من خلال تصدير الأفكار المنحرفة إلى عموم الناس بطرق وأساليب مختلفة الأداء، متحدا الغاية، وهي إبعاد الناس عن خط الإسلام القويم، وتنفيرهم من المرجعيات الدينية، وبت الأفكار الهدامة للدين والعقيدة .

٢) العادات الاجتماعية ذات الطابع القبلي السائدة في تلك الفترة، والحاكمة على المجتمع ؛ أفرادا وجماعات، وهي - كما يصفها الشيخ المظفر في منطقته - الشريعة الحاكمة غير المكتوبة. فإن العادات والتقاليد الاجتماعية بطابعها العام، وإن كانت في بعض جوانبها مستمدة من روح الدين والشريعة، ومستفادة من دواعي التعقل والانصاف، بل ولكثير منها الدور الكبير في الحفاظ على بنية المجتمع المحافظ، وترسيخ القيم والمبادئ الإنسانية النبيلة، إلا أن بعضا آخر من تلك العادات والتقاليد لم يكن له في جانب العدل والانصاف شيء يذكر، ولم يستند إلى ركن وثيق من عقل أو دين، فهي ممارسات والتزامات لا روح فيها ولا فائدة، سوى أنها تثقل بقيودها جسد المجتمع، وتمنعه من التطور، ومنها - على نحو المثال لا الحصر - النهوة، أي إعطاء الرجل الحق في منع تزوج ابنة عمه من أجنبي، ومنع المرأة من الدراسة

الأكاديمية أو العمل في المؤسسات العامة، وعدّ بعض أصناف العمل الشريف عيباً على أبناء الأسر المعروفة، وغيرها .

وقد توهم البعض حينها أن الانتساب إلى الأحزاب العلمانية - كالحزب الشيوعي - والمتحررة من حاكمية الدين أو المجتمع ، هو سبيل الخلاص من تلك القيود والالتزامات ، وهو الثورة ضد الأحكام التعسفية التي يتبناه نظام القبيلة ، فانتمى إلى هذه الأحزاب وأيدها ، وإن لم يكن متوافقاً مع منطلقاتها وأسسها الفكرية والعقائدية والفلسفية، فهو نحو من التمرد ليس إلا . وليس شيء ينطبق على وصف أولئك المتوهمين كانطباق وصف الشاعر إذ يقول :

فكنت في طلي من عنده فرجا سلطان سلطان سلطان سلطان سلطان كالمستغيث

من الرمضاء بالنار

٣) ضعف الثقافة الإسلامية والوعي الديني لدى كثير من الناس؛ إما بسبب قصورهم العلمي وتقصيرهم في التعلم، وإما بسبب عدم وجود المؤسسات التثقيفية والتي تشكل حلقة الوصل والتفاهم ونقل الأفكار بين أفراد المجتمع من جهة والمرجعيات الدينية من جهة أخرى. كالمؤسسات والمراكز التثقيفية الإسلامية في الفقه والعقائد وعلوم القرآن وسواها من ضروريات الثقافة الدينية، والتي تعنى برعاية وتوجيه الشرائح القاصرة في المجتمع .

وهذه الأمور مازلنا - إلى أيامنا هذه - نشكو من ضعف فاعليتها ، وقلّة انتاجها ؛ فبرغم تعدد المؤسسات الثقافية على اختلاف عناوينها، والتي يفترض أن تضطلع بمسؤولية تثقيف المجتمع الإسلامي على اختلاف مستوياته العمرية والمعرفية ، فإنها ما زالت دون المستوى المطلوب ، إما بسبب استغلال تلك المؤسسات للمنفعة المادية والترويج الإعلامي لجهة من الجهات، أو بسبب عدم امتلاكها الكفاءات العلمية والإدارية.

والكلام نفسه يقع على وسائل الإعلام، فبرغم تكثر القنوات الفضائية، ووسائل الاتصال الحديثة، وشبكات الانترنت، وغيرها، فإنها مازالت وسائل تشكو من عدم الاستقلال، والتبعية إلى جهات سياسية أو اجتماعية أو غيرها، تحاول من خلال هذه القنوات الإعلامية ترويج وتسويق أفكارها الخاصة بها، وتكثير أنصارها.

٤) ضعف المستوى الإرشادي والتعليمي للمبلغين المنتشرين في القصبات والبلدات، وقلّة أعدادهم نسبة لكثرة الأمكنة، مع قلّة أو انعدام الأهلية التبليغية والإرشادية لكثير منهم، فترى الكثير من المبلغين والمرشدين ينقصهم الأساس العلمي الذي يفيدون به المجتمع، أو يعوزهم إخلاص النية لله تعالى في عملهم، وقد يكون غاية هم بعضهم بناء واجهة اجتماعية تخصه ومتاع من الدنيا يكتنزه، ولا تجد منهم إلا القليل قد خرج عن عهده الشرعية كمبلغ. وهذا الأمر سيال عام البلوى في كل العصور. فما أحوجنا إلى الانتقاء الجيد لطبقة المبلغين من قبل مكاتب مراجع الدين، وإعدادهم إعدادا خاصا يتناسب مع الموقع الاجتماعي والديني الذي يتصدون له، والمراقبة المستمرة من قبل مكاتب المرجعيات الدينية لهم، لرصد السلبيات التي قد تعوق سيرهم وسيرتهم، ومن ثمّ معالجتها.

٥) الدور الضعيف لخطباء المنبر في توجيه الناس وتثقيفهم، ورصد الأحداث والتحديات التي يمر بها المسلمون عامة، وأتباع مذهب أهل البيت (عليهم السلام) خاصة، ليقفوا إزاءها الموقف الشرعي المناسب، وينبهاوا الناس على خطرها، والطرق الصحيحة لمواجهتها؛ فإنّ للخطيب مكانة مرموقة في نفوس المؤمنين، وإنّ للمنبر تأثيرا عظيما في توجيه المجتمع الوجهة الشرعية الصحيحة في كل موقف يمر به

المسلمون، لاسيما إذا كان الخطباء على اتصال وثيق بمكاتب المرجعيات الدينية، وتعمل بإرشاداتها، وتحت عنايتها.

إن من أعظم مصاديق إحياء أمر أهل البيت (عليهم السلام) ، الذي أكد عليه أئمتنا (صلوات الله عليهم أجمعين) في العديد من رواياتهم (٢٢) ، والذي يضطلع به الخطيب عندنا في المناسبات الدينية الكثيرة ، هو متابعة شؤون المؤمنين وربطهم بسيرة أئمتهم وقادتهم، وذلك بالاقتداء بهم والتخلق بأخلاقهم، والتطبيق العملي لتوجيهاتهم (عليهم السلام)، من خلال ربط المجتمع المؤمن بتوجيهات مراجع الدين، الذين يمثلون الوريث الحقيقي للأنبياء والأئمة (عليهم السلام) .

بينما كان البعض من الخطباء - وحتى في أيامنا هذه - لا يشعرون بتلك المسؤولية الكبيرة الملقاة عليهم، فلا يمتلكون الخزين المعرفي الذي يمكنهم من متابعة ورصد أحداث الساحة الإسلامية، وما يحدث بها من تحديات ومؤامرات، ومن ثم معالجتها، ولا تواصل مستمرا مع مكاتب المرجعيات الدينية ليأخذوا منهم التوجيهات التي تفيد المجتمع الإسلامي، بل هي - في غالبها - مجالس للنعي والبكاء فقط، دون أن يكون للتوجيه الديني الاجتماعي فيها نصيب. على أن التفجع والبكاء وذكر مصائب المعصومين (صلوات الله عليهم أجمعين) وإن كان بذاته من القربات العظيمة عند الله تعالى، إلا أنه لو لم يقترن بتعريف الناس بأخلاق أئمتهم وسيرتهم وعظائمهم ودورهم، وحث الناس على تطبيق الأحكام الشرعية الواردة عنهم، فهي كالجناح الواحد الذي يمتلكه الطير، لا يقدر إلا بأخر كيما يحلق في الأفاق. وامتزاج العاطفة بالفكر الذي يتميز به مذهب أهل البيت (عليهم السلام) هو الذي أسهم في خلود هذا الفكر المبارك رغم الظروف العصيبة التي مر بها الشيعة على امتداد العصور وتعاقب الأجيال.

هذه الأسباب وغيرها ، وإرادات سياسية دولية وإقليمية ومحلية - ليس هنا محل ذكرها لأنه يخرج الكتاب عن موضوعه - أوجد للفكر الماركسي الشيوعي موطناً قدم في الساحة الإسلامية ، وبين صفوف المسلمين .

ولكن ينبغي تأكيد القول بأن تبني الكثير من الأفراد في المجتمع الإسلامي للفكر الشيوعي وانخراطهم في صفوفه، لم يكن عن إيمان بمبادئه الفلسفية والعقائدية الإلحادية، بل كان ابتعاداً عن الالتزام والتقييد الديني والاجتماعي، وإعطاء النفس الأمانة بالسوء ما تشتهي من الشهوات والنزوات الشيطانية، وبعض آخر دفعه إلى الانضمام إلى الحزب المذكور الحالة الاقتصادية والمالية المتردية التي كان يمر بها، وانخداعه بالشعارات البراقة التي يحملها هذا الحزب والتي توهم عقول العامة بمجتمع مثالي ، متمدن، مرفه، متعاون، وغير ذلك من الأمور التي لا وجود لها إلا في مسودات الكتب، والبعيدة عن الواقعية الحياتية، على أن المجتمع لو طبق أحكام الشريعة الإسلامية - خصوصاً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي - لما بقي من فقير ولا محتاج .

على أية حال، ما إن أحسن العلماء والمفكرون ومن لديه حمية وغيره على دينه ومبادئه وأصالته انتمائه ، بالخطر الذي داهمهم من تغلغل الفكر الشيوعي الماركسي وانتشاره بين أفراد المجتمع الإسلامي، حتى انطلقت ردود الأفعال على اختلاف طرق معالجتها، وتباين مستويات تفكيرها، والمواقع الدينية والاجتماعية والثقافية التي تتبوؤها، لغرض منع الشباب المسلم من الانجرار والانخداع بالشعارات والأفكار البعيدة عن روح المنطق والعقل والدين، والخالية عن أي مضمون واقعي للحياة.

وتصدى علماءنا لنقد الأفكار الماركسية بطريقة علمية، ومن خلال الخطاب الفكري السياسي، هذا الخطاب الرصين الذي مهد للمشروع المتكامل لنقد

الأفكار الماركسية وتفنيدها وإبطالها والذي قام به الشهيد السيد محمد باقر الصدر (قده). ومن العلماء الذين خاضوا المواجهة مع الشيوعيين في خطابهم الفكري السياسي : الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، والفيلسوف الشيخ عبد الكريم الزنجاني، والشيخ محمد الخالصي.

إلا أن ما حدث عند بعض العلماء كان تصرفاً أقرب إلى التسرع وعدم إدراك لعواقب الأمور، حين سعوا في استحصال وإصدار فتوى تكفير كل من ينتسب لهذا الحزب، ناسين أو متناسين أن دعوى تكفير المسلم من المسائل التي يحتاط فيها الفقهاء، وخصوصاً الإمامية، بشكل لا يصل إليه احتياط في غيره من المسائل.

ذكر لي السيد العم آية الله السيد محمد علي الحماي ووالدي السيد محسن الحماي (رحمهما الله)، والدكتور السيد محمد سعيد الحماي أن بعض العلماء طلبوا من الإمام الحماي استصدار فتوى تكفير من ينتسب إلى الحزب الشيوعي الماركسي، فأجابهم (قده) بأن مسألة شذوذ وخروج أفكار هذا الحزب عن الإسلام شيء بديهي وواضح لدى من له أدنى نظر، إلا أنكم يجب أن تنتبهوا إلى أن مسألة التكفير لا يجوز أن تطلق كفتوى من فقيه على كل مسلم ينتسب لهذا الحزب، لأمر من أهمها :

١) إن فتوى التكفير تمثل خطراً على الشيعة، خصوصاً في ذلك الوقت الذي كان فيه أعداء أهل البيت يتربصون كل فرصة، ويلوذون بكل ذريعة، من أجل اضطهاد الشيعة، وزجهم في السجون والمعتقلات، والتنكيل بهم. ومثل هذه الفتوى ستخذ ذريعة لمبتغاهم في التنكيل بالشيعة، وتقدم لهم على طبق من ذهب الإدانة الشرعية من نفس علماء مذهبهم، ليسحقوا الشيعة تحت هذه الذريعة.

وهذا ما حصل بالفعل حينما وظف البعثيون فتاوى تكفير الحزب الشيوعي وأتباعه في إبادة وقتل واضطهاد كل من حامت حوله شبهة الانتماء لهذا الحزب، فضلا عن ثبوتها عليه، بعدما أصدروا بيانا دعوا فيه إلى إبادة الشيوعيين، وأظهروا هذه الفتاوى مصورة عبر شاشات التلفاز، كإجراء توظيفي لتنفيذها .

٢) في تلك الفترة، كان من الممكن أن يشغل الشيعة مناصب مهمة في الدولة العراقية، ومثل فتاوى التكفير هذه سوف تستغل من قبل المتسلطين والمتنفذين المناوئين للشيعة في الدولة، لرمي أي شأءوا بهذه التهمة، وستتخذ غطاء دينيا لتمرير مخططاتهم بالتسقيط السياسي للشيعة، ومنعهم من الوصول إلى المناصب العالية في السلطة.

وقد ذكر الإمام الحمادي (قده) أولئك العلماء بما جرى من حادثة مشابهة لها في إيران، أيام مرجعية السيد أبو الحسن الأصفهاني (قده) ، حينما قدم إليه بعض التجار من إيران وطلبوا منه فتوى تكفر حزب (تودة) في إيران، لأن كثيرا من اليهود (الكليميين) حاولوا أن يؤثروا على تفكير الشباب المسلم هناك من خلال تشجيعهم، وإغرائهم بكل وسائل الإغراء، للانتماء لذلك الحزب المناوئ للدين، وكان جواب السيد أبو الحسن الأصفهاني كجواب السيد الحمادي على طالبي فتاوى التكفير.

كما أن الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في مواجهته للفكر الشيوعي، نبه بصورة واضحة إلى أن المواجهة لا بد أن تكون بالفكر بدل سياسة العنف والتكفير، لأن ذلك سيقود إلى تقويته، كما أن على الحكومات مسؤولية كبيرة ودورا بارزا في الإسهام بانحسار هذا الفكر، من خلال حل المشكلات

الاقتصادية التي يعاني منها العراقيون من خلال توفير فرص العمل والإعمار ورفع مستوى الفرد والاهتمام بالمناطق المحرومة في وسط وجنوب العراق (٢٣).

وقد كشف لنا التاريخ - وهو خير كاشف - عن صدق وصحة رؤية الإمام الحماي إزاء هذه المواقف والفتاوى. فنحن نعيش زمانا صار فيه عدد الأحزاب والحركات والتيارات بالمئات، على اختلاف اتجاهاتها العلمانية والقومية والدينية والمستقلة، مع ما تضم من فئات كبيرة من المسلمين، ولم نسمع أن أحدا من الفقهاء قد كفر مسلما انتسب لذلك الحزب، أو تلك الحركة، أو هذا التيار. وقد شاء الله تعالى أن يبين صحة رأي الإمام الحماي وحكمته: تاريخيا وواقعيا.

الخاتمة:

تبين مما تقدم ما للمرجعية الدينية في العراق، من مكانة متميزة في نفوس أبنائه، ورثتها من تمهيد نصوص المعصومين وسيرتهم في التأكيد على تقديس العلماء واتباعهم والالتفاف حولهم، وأنهم ورثة الأنبياء والأوصياء في علومهم ومكانتهم بين الناس.

وقد كان للمرجعيات الدينية في العراق دور كبير في الحفاظ على التوازنات السياسية في المجتمع الإسلامي خصوصا في مقام الذب والدفاع عن المقدسات والثوابت الدينية. وكان للمرجع السيد حسين الحماي مواقف مشهودة في مجال الجهاد الدفاعي ضد الاحتلال البريطاني، وحماية ثغور المسلمين، مع بقية علماء العراق وشيعته، وألهبت تلك المواقف الجهادية روح العزيمة والتضحية في نفوس المؤمنين، وعززت حب انتمائهم لوطنهم وأرضهم ومقدساتهم.

كما كان للسيد الحماي مواقف صلبة ومبدئية شجاعة، تجاه عدة من القضايا السياسية التي كان لها تأثير على واقع المجتمع العراقي، وقد مارس فيها دور الموجه

والمرشد للمجتمع المسلم والحريص على سلوك أرجح الطرق للحفاظ على شيعة أهل البيت(ع)، وتميزت آراؤه ونظراته إلى الأمور فيما يخص فتاوى حساسة وخطيرة على مجمل الحياة العامة للمؤمنين بالحكمة وبعد النظر.

وقد اضفى ما نقلته من شهادات شخصيات لصيقة بتلك الأحداث، ميزة أخرى لتوثيق البحث، بالإضافة إلى المصادر الكتبية، لتكشف ما ووري عن أنظار الناس، وما لم يصل إليهم عنه من أثاره أو علم.

الهوامش:

(١) ينظر: الشيخ الكليني، الكافي: ٤١١/٧. الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ٣ باب (من) يجوز التحاكم إليه ومن لا يجوز. محمد بن الحسن الصفار، بصائر الدرجات: ص ٢٧. أبو الصلاح الحلبي، الكافي في الفقه: ٤٢١-٤٢٣.

(٢) الشيخ جعفر محبوبية، ماضي النجف وحاضرها: ١/٣٧٧.

(٣) ينظر: الشيخ حسين معتوق، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية: ٤٤-٤٥. مطابع دار الهدى، بيروت/١٩٧٠.

(٤) د. صلاح عبد الرزاق، المرجعية والاحتلال الاجنبي دراسة في فتاوى السيد كاظم اليزدي ضد الغزو البريطاني ١٩١٤: ص ٣١. ط: ١، الناشر: منتدى المعارف، بيروت/٢٠١٠.

(٥) السيد محسن الأمين، أعيان الشيعة: ١٣١/٦.

(٦) محمد حسين الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف: ص ١٣٣. نقلا عن علي الشرقي، الأحلام: ص ٩٧.

(٧) لإلقاء نظرة على بعض السياسات القمعية للدولة العثمانية بحق الشيعة، ينظر: د. صلاح مهدي علي، المرجعية الدينية ودورها الوطني في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠-٢٠٠٢، الناشر: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب لعراقي، بغداد/٢٠١٠م، ص ١٣٦-١٣٧.

(٨) جعفر الشيخ باقر محبوبه، ماضي النجف وحاضرها: ٣٤١، ٣٤٠.

(٩) ملخص حديث في مقابلة شخصية مع الدكتور محمد حسين علي الصغير في شهر كانون الأول ٢٠١٢م.

- (١٠) د. صلاح عبد الرزاق، المرجعية والاحتلال الاجنبي دراسة في فتاوى السيد كاظم اليزدي ضد الغزو البريطاني ١٩١٤: ص ١٧٦-١٧٧..
- (١١) ينظر أيضا: سليم الحسني، دور العلماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ١٩٠٠-١٩٢٠، دار الغدير، بيروت/١٩٩٥: ص ٩٩-١٠٠.
- (١٢) حسن الأمين، مستدركات أعيان الشيعة: ٢/٢٣٦.
- (١٣) نهج البلاغة: ١٨٠/٢.
- (١٤) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، في السياسة والحكمة، ط: ١، دار التوجيه الإسلامي، بيروت/١٩٨١م: ص ١٠٥.
- (١٥) إرشاد القلوب للدليمي: ١/١٨٤.
- (١٦) ينظر: الشيخ الكليني، الكافي: ٤١١/٧. الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ٣ باب (من يجوز التحاكم إليه ومن لا يجوز). محمد بن الحسن الصفار، بصائر الدرجات: ص ٢٧.
- (١٧) الشريف الرضي، نهج البلاغة: ١/١٢٤.
- (١٨) السيد علي الحسني البغدادي، معالم الإمامة: ص ١٢٠.
- (١٩) سورة النساء/ ١١.
- (٢٠) ينظر: السيد علي الحسني البغدادي، معالم الإمامة: ص ٢٣٤. الشيخ علي الكوراني، إلى طالب العلم: ص ١٢٧.
- (٢١) الشيخ علي الكوراني، إلى طالب العلم: ص ١٢٧.
- (٢٢) ينظر: الشيخ الكليني، الكافي: ١٧٦/٢. القاضي النعمان المغربي، دعائم الإسلام: ١/٦٢.
- الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا(ع): ١/٢٦٤.
- (٢٣) د. حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق من ١٩٥٨-١٩٦٨ (تاريخ سياسي)، ط: ١، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت/٢٠١٠م: ص ٢٢١.

مصادر البحث:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الحسن بن محمد الديلمي (ت ٨ ق ٨): إرشاد القلوب، ط: ٢، الناشر: انتشارات الشريف الرضي، قم، ١٤١٥هـ.
- ٣- الدكتور محمد حسين الصغير: أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف، ط: ١، الناشر: مؤسسة البلاغ/بيروت - ٢٠٠٣م.
- ٤- السيد محسن الأمين (ت ١٣٧١هـ): أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت.
- ٥- الشيخ علي الكوراني العاملي: إلى طالب العلم، ط: ١/١٤٣١هـ.
- ٦- محمد بن الحسن الصفار (ت ٢٩٠هـ): بصائر الدرجات، تصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران/١٤٠٤هـ.
- ٧- القاضي النعمان المغربي (ت ٣٦٣هـ): دعائم الإسلام، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، الناشر: دار المعارف - القاهرة/١٣٨٣هـ.
- ٨- سليم الحسني: دور العلماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ١٩٠٠-١٩٢٠، دار الغدير، بيروت/١٩٩٥.
- ٩- محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ): (أ) عيون أخبار الرضا (ع)، تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت/١٤٠٤هـ.
- (ب) من لا يحضره الفقيه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط: ٢، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

- ١٠- محمد بن يعقوب الشيخ الكليني (ت ٣٢٩ هـ): الكافي، ط: ٥، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران/١٣٦٣ هـ.ش.
- ١١- أبو الصلاح الحلبي (ت ٤٤٧ هـ): الكافي في الفقه، تحقيق: رضا أستاذي، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي (ع) العامة - اصفهان.
- ١٢- الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (ت ١٣٧١ هـ): في السياسة والحكمة، ط: ١، دار التوجيه الإسلامي، بيروت/١٩٨١ م.
- ١٣- مقابلة شخصية مع الدكتور محمد حسين علي الصغير في شهر كانون الأول ٢٠١٢ م.
- ١٤- حسن الأمين (ت ١٣٩٩ هـ): مستدركات أعيان الشيعة، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت/١٤٠٨ هـ.
- ١٥- الشيخ جعفر محبوب (ت ١٣٧٧ هـ): ماضي النجف وحاضرها، ط: ٢، الناشر: دار الأضواء/بيروت - ١٩٨٦ م.
- ١٦- د. صلاح عبد الرزاق: المرجعية والاحتلال الاجنبي دراسة في فتاوى السيد كاظم اليزدي ضد الغزو البريطاني، ط: ١، الناشر: منتدى المعارف، بيروت/٢٠١٠.
- ١٧- د. حيدر نزار السيد سلمان: المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق من ١٩٥٨ - ١٩٦٨ (تاريخ سياسي)، ط: ١، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت/٢٠١٠ م.
- ١٨- الشيخ حسين معتوق: المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية ٤٥. مطابع دار الهدى، بيروت/١٩٧٠.

١٩- السيد علي الحسيني البغدادي: معالم الإمامة، ط: ١، الناشر: دار العلم للملايين/بيروت-١٤٢٠هـ.

٢٠- الشريف الرضي(ت ٤٠٦ هـ): نهج البلاغة، شرح: الشيخ محمد عبده، ط: ١، الناشر: دارالذخائر/قم-١٤١٢هـ.